

دراسة
2015



PEACE BUILDING DEMOCRACY
THINK TANK
BRIDGES



دراسة من اصدار مركز بريدج لدراسات السلام و الديمقراطية
دمشق سوريا

البيان رقم ١

هل يعيد الجولان المنسي إلى الواجهة من جديد...

اعداد: نسرين علاء الدين

للاتصال بنا

دمشق – سوريا جادة الطلياني

Ph: +963-11-4434592

E-mail:bridge.syr@gmail.com

لمراسلة هيئة التحرير

Tfs.bridge@hotmail.com

إعداد: نسرين علاء الدين

الإشراف العام: محمد الشماع مدير المركز

الإشراف البحثي: د عفيف رحمة استشاري ورئيس اللجنة البحثية
للمركز

التدقيق و المتابعاً أمل حميدوش نائب تنفيذي



شكلت منطقة هضبة الجولان السورية جزء هام من تاريخ المنطقة، اقتصاديا واجتماعيا وفي فترات متقطعة عسكريا. ولكن احتلال العدو الإسرائيلي لهذه المنطقة عام 1967 أعطها أهمية سياسية وعسكرية فيما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي في السنوات الأربعين الماضية من تاريخ سورية الحديث.

يلاحظ المنتبع لموضوع الجولان أن هناك محاولات عديدة لطمت تاريخ هذه المنطقة حيث تم شطب تاريخ منطقة كاملة من الجغرافيا والبشر واختزلها ببعض الأرقام التي لا تعطي القضية حقها.

لذلك وجدنا أنه من المفيد إعادة نشر معلومات وحقائق عن الجولان السوري المحتل لتكون في متناول الجميع.

اعتمدت في الدراسة على المصادر التالية .

دراسة بعنوان عدوان 5 حزيران /1967/ - حزب البعث العربي الاشتراكي _ القيادة القومية الأمانة العامة نشرت في 2011\1\20

الجولان في الموسوعة الفلسطينية

دراسة لحزب البعث الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث

معلومات عن الموقع الجغرافي للجولان من موقع الجولان - جغرافية الجولان

الجولان السوري المحتل دراسة نشرت على موقع وزارة الخارجية والمغتربين _ الموقع القنصلي وشؤون المغتربين نشرة 2012.

إضافة إلى الاطلاع على عدد من النشرات الدورية للصحف والمجلات العربية المختصة بتاريخ منطقة بلاد الشام وتاريخ فلسطين.

إضافة إلى لقاء وبشكل شخصي عدد من أهالي الجولان من مختلف الأعمار وخاصة ممن عاصروا حقبة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

مقدمة:

شكلت منطقة هضبة الجولان السورية جزء هام من تاريخ المنطقة، اقتصادياً واجتماعياً وفي فترات متقطعة عسكرياً. ولكن احتلال العدو الإسرائيلي لهذه المنطقة عام 1967 أعطاها أهمية سياسية وعسكرية فيما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي في السنوات الأربعين الماضية من تاريخ سورية الحديث.

يلاحظ المتتبع لموضوع الجولان أن هناك محاولات عديدة لطمت تاريخ هذه المنطقة حيث تم شطب تاريخ منطقة كاملة من الجغرافيا والبشر واختزالها ببعض الأرقام التي لا تعطي القضية حقها.

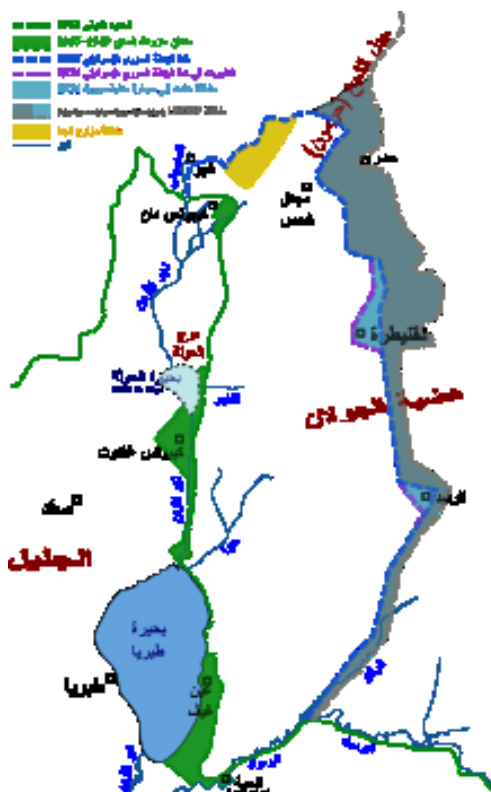
لذلك وجدنا أنه من المفيد إعادة نشر معلومات وحقائق عن الجولان السوري المحتل لتكون في متناول الجميع.

الجولان هي هضبة تقع في بلاد الشام بين نهر اليرموك من الجنوب وجبل الشيخ من الشمال، تابعة إدارياً لمحافظة القنيطرة (كلياً في ما مضى وجزئياً في الوقت الحاضر). وقعت الهضبة بكاملها ضمن حدود سورية، ولكن في حرب 1967 احتل الجيش الإسرائيلي ثلثين من مساحتها، حيث تسيطر إسرائيل على هذا الجزء من الهضبة في ظل مطالبة سورية بإعادته إليها. ويسمى الجولان أحياناً باسم الهضبة السورية

جغرافيا الجولان

من الغرب تطل هضبة الجولان على بحيرة طبرية ومرج الحولة في الجليل، أما شرقاً فيشكل وادي الرقاد القادم من الشمال بالقرب من طرنجة، باتجاه الجنوب حتى مصبه في نهر اليرموك حداً عرف بأنه يفصل بين الجولان وبين سهول حوران وريف دمشق. من جهة الشمال يشكل مجرى وادي سعار – عند سفوح جبل الشيخ – الحدود الشمالية للجولان، حيث تمتد بين بانياس – منابع نهر الأردن – حتى أعالي وادي الرقاد جهة الشرق. الحدود الجنوبية يشكلها المجرى المتعرج لنهر اليرموك والفاصل بين هضبة الجولان وهضبة عجلون في الأردن.

تبعد هضبة الجولان 50 كم إلى الغرب من مدينة دمشق. وتقدر المساحة الإجمالية لها بـ 1860 كم²، وتمتد على مسافة 74 كم من الشمال إلى الجنوب دون أن يتجاوز أقصى عرض لها 27 كم.



جيولوجيا الجولان

الصخور المنتشرة على سطح الجولان هي صخور بازلتية ناتجة عن انفجارات بركانية. لكن للجولان تاريخاً جيولوجياً أطول بكثير، إذ يقسمه العلماء إلى الفترة "الكارتيكونية" (قبل 135-65 مليون عام) وغطتها صخور كلسية تظهر في منطقة جبل الشيخ، ثم الفترة الـ "أوكنية" (قبل 50-44 مليون عام) حين غمر البحر أجزاء من المنطقة فتشكلت صخور كلسية ثم انحسر المياه إلى الغرب لتعود ثانية في فترة الـ "الأوكن المتأخرة" (قبل 35 مليون عام) قادمة هذه المرة من الشرق أي الخليج العربي. إذ تظهر في طبقات الأرض التي تعود لتلك الفترة تظهر أصداف وبقايا كائنات بحرية [3].

في فترة الـ "ميوكن" (قبل 25 مليون عام) انحسرت المياه مرة أخرى، وتشكلت طبقتان من التراب: طبقة صفراء مفتتة تنتشر جنوب الجولان وطبقة يصل سمكها إلى 250م، تختلف تركيبتها من منطقة إلى أخرى. قبل 5 مليون عام تشكل لسان بحري امتد من منطقة حيفا ليغمر قسماً من الجولان. فتشكلت بحيرات وأنهر ذات مياه غير مالحة.

بدأت الانفجارات البركانية في جنوب الجولان قبل 4 مليون عام، ثم امتدت تدريجياً إلى الشمال والشرق. فصلت بينها أحياناً أيام معدودة وأحياناً مئات آلاف السنين. حسب الاختبارات الإشعاعية فقد وقع آخر انفجار بركاني في الجولان قبل 4 آلاف عام، في شمالي شرقي الجولان. الجولان اليوم منطقة بركانية "نائمة" قد تنشط في يوم من الأيام.

الجولان في التاريخ القديم

إن الاشتقاق اللغوي لكلمة الجولان يدل على اتصاله بكلمة (اجوال) وهي تعني البلاد التي تعج فيها الغبار ويثبت ذلك ما يحدث فعلاً في الجولان من هبوب للرياح وتعجيج الغبار في نهاية الصيف وبداية الخريف إذ تتغير اتجاه الرياح وتصبح عنيفة وغير منتظمة أو زوبعية أحياناً.

على مدى التاريخ سيطرت على المنطقة حضارات متعددة. مع نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد سيطر عليها العموريون أو عاملق الذين وصلوا في تلك الفترة إلى أواسط بلاد الرافدين وسوريا على شكل موجات كبيرة من شبه الجزيرة العربية واستمرت سيطرتهم حتى ظهور الأراميين، الذين قدموا كما يعتقد من جنوب الجزيرة العربية ليؤسسوا مجموعات زراعية مستقرة ودولاً واسر حاكمة في سورية.

ورد اسم الجولان قبل الإسلام فقد كان العرب يطلقون اسم الجولان على جبل في بلاد الشام يسمى جبل الجولان وكان جزء من إمارة الغساسنة العرب الذين حكموا في جنوب سوريا وعاشوا وتركوا فيها أثراً تنتشر في أنحاء كثيرة من سوريا لعل أشهرها قصر الحير

في العهد القديم يذكر اسم جولان في سفر التثنية وفي سفر يشوع كإحدى مدن الملجأ الثلاثة الواقعة عبر نهر الأردن والتي يلجأ إليها من قتل إنساناً سهواً وخشي من الانتقام (التثنية 4:43، يشوع 20:8). وتذكر مدينة جولان كمدينة واقعة في منطقة باشان ضمن الأراضي التابعة، أورد هذه المعلومة الجغرافي الفرنسي أبل فيرمي في كتابه جغرافية فلسطين ص 11 الموضوع باللغة الفرنسية وهذا التفسير الذي يحاول ضم الجولان إلى أرض باشان غير صحيح لأنه اسم المنطقة هو بالأصل لمحلة معروفة باسم سحم الجولان من أرض باشان والحقيقة إن سحم الجولان اسم مكان اضيف إلى إقليم الجولان الموجود قبلاً، فيقول الدكتور : ر. دوسويري في كتابه الطبغرافية التاريخية لسورية القديمة في العصور الوسطى الصادر

في باريس عام 1927 ص 323-324 (إن التعسف في استخدام اللغة هو الذي اعطى لاصطلاح باشان وبخاصة في الأدب العبراني مفهوماً أوسع تتجاوز بموجبه مملكة عوج ملك باشان حدود باثانيا (وهذه هي ارض باسان اسم بيت سان - بيسان)، ولكن هذا لا يبرر تعديلاً في قيمة الاصطلاح الجغرافي فالاتجاه الذي يبديه محررو أسفار التوراة لتوسيع اصطلاح باشان ليشمل كل ممتلكات عوج يجب تصحيحه، ولقد جرّ ذلك اضافات على النص التوراتي من السهل تقصيرها واكتشافها لسبب منسي.

يصف يوسيفوس فلافيوس (37-100 للميلاد تقريباً) منطقة الجولان في كتابه "حروب اليهود"، ويذكر معركتين حدثتا فيه: معركة بين الملك اليهودي إسكندر يناي الحشموني والملك العربي النبطي عبادة، ومعركة بين اليهود المتمردين والجنود الرومان في مدينة جملا (نحو سنة 70 للميلاد).

الجولان في القرن الـ20

أدرجت هضبة الجولان داخل فلسطين الانتدابية عندما تم الاعتراف بالانتداب الفرنسي في عام 1922، ولكن بريطانيا تخلت عن الجولان لفرنسا في الاتفاق الفرنسي البريطاني من 7 آذار 1923. وأصبحت الهضبة تابعة لسوريا عند إنهاء الانتداب الفرنسي في عام 1944.

عند رسم الحدود الدولية في 1923 بقيت في منطقة الجولان داخل الحدود السورية، وهذا استناداً إلى اتفاقية سايكس بيكو (بتعديلات قليلة) بين بريطانيا وفرنسا اللتين احتلتا بلاد الشام من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد تأسيس سلطة الانتداب الفرنسي على بلاد الشام، قررت فرنسا تقسيم منطقة الانتداب إلى وحدتين سياسيتين - سوريا ولبنان - وحددت الجبال الواقعة شمالي الجولان (جبل روس، جبل الشيخ وغيرهما) الحدود بين البلدين. ولكن السلطات الفرنسية لم ترسم الحدود بين سوريا ولبنان بدقة لاعتبارها حدوداً داخلية، مما أثار الخلافات والمشاكل بين البلدين عندما استقلت كل منهما من فرنسا، حيث أصبحت الحدود الفرنسية حدوداً دولية. وما زالت هذه المشاكل قائمة في منطقة مزارع شبعا وقرية عجر وحتى تعقدت إثر تداعيات احتلال الجيش الإسرائيلي لهضبة الجولان عام 1967.

في 15 أيار 1967 تازمت حالة النزاع بين إسرائيل ومصر وتدهورت بسرعة إلى أزمة إقليمية. وفي 5 حزيران 1967 اندلعت حرب 1967 بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن ومصر. وفي الأيام الأربعة الأولى من الحرب تم تبادل إطلاق النار بين الجيشين السوري والإسرائيلي دون هجومات برية ما عدا محاولة فاشلة، قامت بها قوة دبابات سورية، للدخول في كيبوتس دان. أما في 9 حزيران 1967، بعد نهاية المعارك في الجبهتين المصرية والأردنية، غزا الجيش الإسرائيلي الجولان واحتل 1260 كم² من مساحة الهضبة بما في ذلك مدينة القنيطرة. نزح جميع سكان القنيطرة بيوتهم إثر الاحتلال ولجأ إلى داخل الأراضي السورية وكذلك نزح الكثير من سكان القرى الجولانية بيوتهم ومزارعهم، ولكن سكان ثلاث قرى من شمالي شرقي الجولان بقوا تحت السيطرة الإسرائيلية. أما سكان قرية عجر فبقوا في منطقة متروكة بين الجيش الإسرائيلي ولبنان، وبعد عدة أسابيع لجؤوا إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي ليعتني بهم عندما أخذوا يعانون من نقص التغذية.

في تشرين الأول 1973 اندلعت حرب تشرين وشهدت المنطقة معارك عنيفة بين الجيشين السوري والإسرائيلي. أثناء الحرب استرجع الجيش السوري مساحة قدرها 684 كم² من أراضي الهضبة لمدة بضعة الأيام، ولكن الجيش الإسرائيلي أعاد احتلال هذه المساحة قبل نهاية الحرب. في 1974 أعادت إسرائيل لسوريا مساحة 60 كم² من الجولان تضم مدينة القنيطرة وجوارها وقرية الرفيد في إطار اتفاقية فك الاشتباك، وقد عاد إلى هذا الجزء بعض سكانه، باستثناء مدينة القنيطرة التي ما زالت مدمرة. في سنوات الأخيرة شهدت المنطقة المجاورة للقنيطرة نمواً سكانياً ونشاطاً عمرانياً واقتصادياً لافتاً، ولكن الدخول إلى بعض المناطق المجاورة لخط الهدنة لا يزال ممنوعاً حسب تعليمات السلطات السورية

إلا بتصريح خاص. في ديسمبر 1981 قرر الكنيست الإسرائيلي ضم الجزء المحتل من الجولان الواقع غربي خط الهدنة 1974 إلى إسرائيل بشكل أحادي الجانب ومعارض للقرارات الدولية.

الوضع السياسي الحالي

خريطة الحدود وخطوط الهدنة التاريخية والحالية في هضبة الجولان منذ 1923

ما زالت حدود عام 1923 هي الحدود الدولية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، غير أن كل من سوريا وإسرائيل تطالب بتغييرها، إذ تطالب سوريا بإعادة الحدود إلى حالتها في 4 حزيران 1967، معتبرة بعض الأراضي الواقعة بين الحدود الدولية ووادي نهر الأردن أراضي سورية، وكذلك تطالب بالجزء الشمالي الشرقي من بحيرة طبرية (قرار مجلس الأمن 242 و 338). ولا تزال الأمم المتحدة تشير إلى هضبة الجولان باعتبارها "أرضاً سورية محتلة". أما إسرائيل فتطالب رسمياً بالاعتراف بضم الجولان إلى أراضيها، وهو أمر مناف للقرارات الدولية.

أعلنت إسرائيل في بعض المناسبات استعدادها للانسحاب من الجولان في إطار اتفاقية سلمية مع ترتيبات أمنية خاصة. في 1993 قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أن "عمق الانسحاب من الجولان سيعادل عمق السلام". في جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في 8 سبتمبر 1994 لمح رابين إلى أن الانسحاب من الجولان سيتم في إطار اتفاقية سلمية تشابه معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، أي انسحاب تدريجي مرافق بتطبيع العلاقات بين سوريا وإسرائيل وترتيبات أمنية خاصة، ولكن المفاوضات الإسرائيلية السورية في ذلك الحين وصلت إلى طريق مسدود. هناك تقارير متناقضة حول استعداد بنيامين نتنياهو لاستئناف المفاوضات بشأن الجولان، أما إيهود باراك فبادر استئناف المفاوضات برعاية أمريكية واقترح على وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في مباحثات شفرستانون في كانون الثاني 2000 الانسحاب إلى الحدود الدولي (حدود 1923) مقابل ترتيبات أمنية خاصة وتطبيع العلاقات الإسرائيلية السورية. توقفت هذه البحوث دون أن يشرح أي من الجانبين السبب لذلك بشكل رسمي. حسب تقارير في الصحافة الإسرائيلية رفضت سوريا اقتراح باراك لأنها تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من أراض غربي حدود 1923 سيطر الجيش السوري عليها قبل حزيران 1967، وهي مطالبة تعتبرها إسرائيل غير شرعية. وفي 23 نيسان 2008 نشرت وكالة الأنباء السورية "شام برس" أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أبلغ الرئيس السوري بشار الأسد، عن طريق رئيس الوزراء التركي، أنه مستعد لانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان مقابل السلام. لم يرد أولمرت على هذا النشر، أما الأسد فأكد في مقابلة مع جريدة "الوطن" القطرية اليوم التالي أنه قد تلقى هذا الإبلاغ، وأن هناك اتصالات مستمرة مع إسرائيل بواسطة تركية.

قرار الضم الإسرائيلي

في 14 كانون الأول 1981 قرر الكنيست الإسرائيلي فيما يسمى بـ"قانون الجولان": "فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان"، وتشير الخارطة الملحقة بهذا القرار إلى المنطقة الواقعة بين الحدود الدولية من 1923 وخط الهدنة من 1974 كالمطقة الخاضعة له. وضمن النقاش حول نص القرار قال مبادر القانون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحيم بيغن (رداً على كلام أحد النواب): "أنت تستخدم كلمة 'ضم'. أنا لا استخدمها وكذلك نص القرار"، وأضاف بيغن فائلاً إن القرار لا يعلق الباب أمام مفاوضات إسرائيلية سورية. ورغم عدم استخدام كلمة "ضم" في نص القرار، فسرت السلطات الإسرائيلية التنفيذية كأنه أمر بضم الجولان إلى إسرائيل وبدأت تتعامل مع المنطقة كأنها جزء من محافظة الشمال الإسرائيلية. لم يعترف المجتمع الدولي بالقرار ورفضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرار برقم 497 من 17 كانون الأول 1981. وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى منطقة الجولان باسم "الجولان السوري المحتل" كما تشير إليه بهذا الاسم وسائل الإعلام العربية وبعض المنظمات الدولية الأخرى.

وقد أكد مجلس الأمن في قراره أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتبر قرار إسرائيل ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي؛ وطالبا باعتبارها قوة محتلة، أن تلغي قرارها فوراً. مع ذلك لم يفرض مجلس الأمن العقوبات على إسرائيل بسبب قرار ضم الجولان. من الناحية العملية أدى "قانون الجولان" إلى إلغاء الحكم العسكري في الجولان ونقل صلاحيته للسلطات المدنية العادية. لم يتغير الوضع القائم في المنطقة بشكل ملموس بعد 1981 إذ أقر "قانون الجولان" السياسة التي طبقتها إسرائيل منذ 1967.

وتبلغ مساحة المنطقة التي ضمتها إسرائيل 1200 كم² من مساحة سورية بحدود 1923 البالغة 449,185 ألف كم² وهو ما يعادل 65,0% من مساحة سورية ولكنه يمثل 14% من مخزونها المائي قبل 4 حزيران 1967. كما أن الجولان هو مصدر ثلث مياه بحيرة طبريا التي تمثل مصدر المياه الأساسي لإسرائيل والأراضي الفلسطينية.

يطمح الإسرائيليون بهضبة الجولان لأنهم يرون أهمية كبيرة في السيطرة عليها لما تتمتع به من موقع استراتيجي. فيمجرد الوقوف على سفح الهضبة، يستطيع الناظر تغطية الشمال الشرقي من فلسطين المحتلة، إسرائيل اليوم، بالعين المجردة بفضل ارتفاعها النسبي. وكذلك الأمر بالنسبة لسورية، فالمرتفعات تكشف الأراضي السورية أيضًا حتى أطراف العاصمة دمشق. أقامت إسرائيل محطات إنذار عسكرية في المواقع الأكثر ارتفاعا في شمالي الهضبة لمراقبة تحركات الجيش السوري.

مدينة القنيطرة

قبل حزيران 1967 كانت القنيطرة المركز الإداري والتجاري لمنطقة الجولان. هجر سكانها منها عند احتلالها من قبل إسرائيل. بين 1967 و1973 استخدم الجيش الإسرائيلي المدينة كساحة لتدريبات قواته وأسكن الجنود في بعض مبانيها المهجورة. كانت محاولة فاشلة لاستيطان المدنيين الإسرائيليين في المدينة ولكنهم انتقلوا إلى موقع آخر في الجولان. شن الجيش السوري هجمات صاروخية على المدينة، في إطار ما يسمى اليوم حرب الاستنزاف، لتثويش تدريبات القوات الإسرائيلية فيها، مما ألحق أضراراً ملموسة بمباني المدينة. في حرب تشرين نقلت المدينة من سيطرة القوات الإسرائيلية إلى القوات السورية، ثم أعاد الجيش الإسرائيلي احتلالها، فكانت تحت السيطرة الإسرائيلية في نهاية الحرب. في اتفاقية الهدنة، أي اتفاقية فض الاشتباك، التي وقع الجانبان عليها في 31 أيار 1974 بوساطة أمريكية، تقرر انسحاب القوات الإسرائيلية من عمق الأراضي السورية إلى مواقعها قبل تشرين 1973 باستثناء مدينة القنيطرة وبعض القرى المجاورة لها (رويحينة، وبئر عجم، والمدارية، وبريقة وكودنة) التي تقرر إعادتها لسورية مقابل التزام سوري بإبعاد قوات الجيش السوري وراء شريط يخضع لمراقبة قوات هيئة الأمم المتحدة. تضم الاتفاقية بنداً يدعو إلى إعادة المدنيين السوريين إلى المناطق التي انسحبت إسرائيل منها، وينص ملحق أضيف إلى الاتفاقية على إرسال قوة خاصة للأمم المتحدة (UNDOF) لمراقبة الهدنة وتطبيق الجانبين للاتفاقية، وما تزال هذه القوة متواجدة في المنطقة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، ويقوم مجلس الأمن بتحديد مهمتها مرة كل ستة أشهر.

ملاحظة: حسبت قوات UNDOF معظم عناصرها المتواجدين في الجولان إلى القسم المحتل من قبل إسرائيل في عام 2014 بعد تعرض مقارها للقصف وكذلك تعرض عدد من عناصرها للخطف من قبل العناصر المسلحة في منطقة الجولان.

دمار القنيطرة

تقول الحكومة السورية أن المدينة تعرضت لتدمير متعمد من قبل إسرائيل في الأيام القليلة التي سبقت انسحابها منها، بينما تنفي إسرائيل هذا الاتهام. تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الموقف السوري في قرار لها برقم 3240، فعبرت عن قناعتها العميقة "بأن القوات الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية المحتلة كانت مسؤولة عن التدمير المتعمد الكامل لمدينة القنيطرة، في خرق للبند 53 من معاهدة جنيف لعام 1949 تحت البند 147...". وبغض النظر عن الطرف الذي تسبب بدمار المدينة فإن الجزء الأكبر من ذلك الدمار كان متعمداً لذاته لا عرضياً.

منذ إعادة المدينة إلى سورية في 1974، لم تقم الحكومة السورية بأعمال ترميم أساسية للمدينة، وما تزال المدينة خربة حتى الآن تعرض فيها الحكومة السورية ما تراه تدميراً متعمداً على زوارها وترفض إعادة بنائها - بالرغم من استدعائها لإعادة النازحين في اتفاقية الهدنة [8] - وتقول بأنها لن تعيد إعمار المدينة حتى انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967 (شرط لا يرد في اتفاقية الهدنة). من جانب آخر، عملت السلطات السورية على بناء مدينة صغيرة بضواحي القنيطرة وأطلقت عليها اسم "مدينة البعث" كما أعادت إعمار القرى الجولانية الأخرى التي استعادتها.

السكان

عدد قرى الجولان قبل الاحتلال بلغ 164 قرية و146 مزرعة. أما عدد القرى التي وقعت تحت الاحتلال فبلغ 137 قرية و112 مزرعة إضافة إلى القنيطرة. وبلغ عدد القرى التي بقيت بسكانها 6 قرى: مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية والغجر وسحيتا (رحّل سكان سحيتا في ما بعد إلى قرية مسعدة لتبقى 5 قرى). ودمر الاحتلال الإسرائيلي 131 قرية و112 مزرعة ومدينتين. كان عدد سكان الجولان قبل حرب حزيران 1967 نحو 154 ألف نسمة عاش 138 ألفاً منهم في المناطق الواقعة حالياً تحت الاحتلال، هجر أكثر من 131 ألف نسمة ودمرت قرانهم وبلغ عددهم حالياً قرابة 800 ألف نسمة ويعيشون في دمشق وضواحيها، وبقي 8 آلاف مواطن في القرى الخمسة الباقية، وبلغ عددهم حالياً 20000 نسمة. في 1974 أعادت إسرائيل مدينة القنيطرة لسوريا في إطار اتفاقية الهدنة، ولكن حتى الآن لم يتم ترميم المدينة. أعلنت الحكومة السورية رفضها لترميم المدينة إن لم تنسحب إسرائيل إلى خط 4 يونيو، رغم التزامها بترميم المدينة وإعادة النازحين إليها في اتفاقية الهدنة.

سكان الجزء العائد إلى سورية

غالبية سكان هذا الجزء من الجولان حالياً هم من العرب والشركس. خلال السنوات الأولى بعد إعادة مدينة القنيطرة وضواحيها لسوريا، واعتباراً من عام 1975، بدأ بعض النازحين بالعودة إلى منازلهم على حذر، وبدأت الحكومة السورية بتقديم معونات لمساعدة السكان على إعادة البناء باستثناء مدينة القنيطرة نفسها. فقد تم إعادة ترميم وبناء وعودة نسبة من السكان إلى الغالبية من قرى الجولان، في الثمانينات قامت بإنشاء تجمعات سكنية، فيما أطلق عليه "مشروع إعادة إعمار القرى المحررة". مركز المحافظة حالياً هو مدينة خان أرنبه، وهناك عدة قرى وتجمعات سكنية أخرى.

في عام 2004 أعلنت الحكومة السورية عزمها إعادة إعمار قريتي العدنانية والعشة، بحيث يتم بناء 1,000 وحدة سكنية في قرية العدنانية، و800 وحدة سكنية في العشة، بهدف إعادة إعمارهما وعودة سكانها الأصليين.

توجد عدة نقاط تفتيش على الطرقات المؤدية للمنطقة، تطلب إبراز إثبات إقامة أو مبرر زيارة من جميع الأشخاص الذين يدخلون، ويتم الحصول على تصريح المرور للزيارة لمن لا يملكون إثبات إقامة بعد تقديم طلب خاص إلى الجهات المختصة من السلطات السورية بدمشق.

سكان الجزء الخاضع حالياً للسلطة الإسرائيلية

عدد سكان الجولان في الجزء الواقع غربي خط الهدنة 1974 يقدر بـ40 ألف نسمة، منهم أكثر من عشرين ألف عربي (ينقسمون من ناحية دينية إلى حوالي 18،5 ألف درزي وحوالي 2500 من العلويين) وفيها حوالي 17،5 ألف مستوطن إسرائيلي يهودي. اليهود هم مواطنون إسرائيليون استوطنوا في الهضبة بعد 1967. الدروز والعلويون هم من السكان الأصليين بقوا في الجولان رغم احتلاله من قبل إسرائيل. ومن التجمعات السكانية العربية بلدات وقرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية. كذلك تقع على الحدود بين الجولان ولبنان قرية الغجر وسكانها من العلويين يحملون الجنسية السورية، وأيضاً أغليبتهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. حيث رفض بعض سكان القرى الباقية حمل هذه الجنسية.

أغلبية من بقي في الجزء من الجولان الخاضع للسلطة الإسرائيلية هم من (الدروز). بعد قرار ضم الجولان في 1981 رفض معظمهم حمل الهوية الإسرائيلية وأعلنوا إضراباً عاماً، وصدر تحريم من مشايخ الدروز يحرم الجنسية الإسرائيلية. اليوم تحمل الأغلبية الساحقة منهم مكانة "مقيم دائم" في إسرائيل، حيث يتمكنون من ممارسة أغلبية الحقوق الممنوحة للمواطنين الإسرائيليين ما عدا التصويت للكنيست وحمل جوازات سفر إسرائيلية. وحسب القانون الإسرائيلي يمكن للحكومة إلغاء مكانة "مقيم دائم" إذا غادر المقيم المناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية المدنية لفترة طويلة. فإذا قرر أحد السكان الجولانيين الراضين للجنسية الإسرائيلية الانتقال إلى بلد داخل سوريا عليه التنازل عن جميع حقوقه في إسرائيل

بما في ذلك إمكانية العودة إلى الجولان ولو لزيارة عائلته. وهذه السياسة تضر بشكل خاص بالشابات الدرزيات الجولانيات اللواتي تتزوجن من الشبان الدروز العائشين داخل سوريا وتنتقل إلى بلد العريس بموجب تقاليد الطائفة.

حسب السجلات الإسرائيلية لم يسلم المواطنة الإسرائيلية الكاملة إلا 677 من الدروز و2700 من العلويين سكان قرية الغجر، ومن بينهم لم يمارسوا حق التصويت للكنيست في عام 2006 إلا نسبة 35%.

وما زال أغلبية أهل الجولان الدروز يرفضون الجنسية الإسرائيلية وبعضهم يذهبون إلى سوريا للتعلم في جامعاتها. ومنهم من يخرج إلى الأردن للقاء أقاربه السوريين وفي كل عام بعيد الاستقلال وذكرى الإضراب يقيمون احتفالاً يقابل في الجهة المقابلة من الجانب السوري. تستعمل مكبرات الصوت للتخاطب بين سكان الجولان الذين فصل خط الهدنة بينهم. ترفض إسرائيل الاعتراف بالمواطنة السورية حيث يكتب في بطاقات المرور ("ليسيه باسيه" laissez-passer) التي تصدرها لهم "المواطنة غير واضحة".

القضية المنسية: النازحون عن الجولان

نازح، وصفة أطلقها السوريون على سكان الجولان المهجرين قسراً تحت ضغط آلات الحرب والتدمير الإسرائيلية في عام 1967 (أثناء حرب الأيام الستة) كما هو شائع في إسرائيل، أي (نكسة حزيران) كما هو معروف في عالمنا العربي، ويعيشون في دمشق وريفها ودرعا وضواحيها. لا تزال قضية النازحين السوريين منسية في عبق الذاكرة، على الرغم من التطور الإعلامي الملحوظ الذي يشهده عالمنا العربي، وبرغم مضي أكثر من 40 عاماً على اغتصاب الجولان، إلا أنها ما زالت حلم أولئك الذين ولدوا وكبروا في التجمعات السكنية المكتظة التي تحوي عائلات جولانية من أصول مختلفة بيئياً واجتماعياً (مدنية وفلاحية وبدوية) ومتعددة قومياً (عرب، تركمان، شركس). فعلى مدار أربعين عاماً كان هناك غياب كلي وغير مبرر لقضية النزوح والتهجير القسري من الجولان في كافة وسائل الاعلام العربية عموماً، والسورية على وجه التحديد، باستثناء مؤتمر الجولان الأول في العام 2007 الذي عقد في القنيطرة، بالإضافة إلى ذكر هامشي ويتم لهذه القضية في مسلسل سوري حمل اسم رجال الحسم في العام 2009. بعض النازحين عادوا بحذر قري الجولان بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة القنيطرة عقب اتفاقية الهدنة التي وقعت سوريا وإسرائيل عليها بعد حرب أكتوبر 1973 (حرب تشرين). ومن أشهرها مدينة خان أرنبه وقرى بئر عجم وبريقة والحמידية. في سنة 2011 ما زالت مدينة القنيطرة، التي قطنها أغلبية النازحين، خربة، برغم من مرور 37 عاماً منذ إعادتها لسورية.

مايثير حفيظة الجولانيين، مقيمين ونازحين، هو طريقة التعاطي مع الجولان في الصحافة الغربية والإسرائيلية، وأحياناً العربية منها للأسف، والمفارقة العجيبة هو اتفاق هذه الأطراف على تعريف سكان الجولان على اسس طائفية بدلاً من انتمائهم الوطني أو القومي، ومن أكثر هذه المصطلحات مدعاة للتساؤل هو (دروز الجولان، علوي الجولان...) الذي بات يعطي انطباعاً لدى من يجهل التركيبة الديمغرافية للجولان، بأننا نتحدث عن قوميات مستقلة عن سوريا وبلاد العرب وهنا تكمن الخطورة التي من واجبا التنبيه لها. من جهة ثانية تهدف هذه المصطلحات إلى الترويج للفكرة القائلة بأن جميع أهل الجولان هم من العرب الدروز، بينما الحقيقة هي غير ذلك، إذ أن الانزلاق الإعلامي العربي بمستتغ الاصلاحات هذه من الخطورة ما يؤدي إلى تناسي أن للجولان أيضاً سكاناً طردوا من بيوتهم بالقوة، وهو ماتحاول إسرائيل طمسها لتبرير وجودها على ارض بدون سكان من خلال ثلاث روايات:

الرواية الأولى: تقول أن الجيش السوري تلقى أمراً بالانسحاب العشوائي، وأنه -أي الجيش- أطلق تحذيراً للسكان بمغادرة قراهم والنجاة بأرواحهم.

الثانية: تدعى انه لم يكن هناك قرى وسكان وإنما 60 قرية فقط عمل سكانها في قطاع الخدمات العسكرية وهؤلاء انسحبوا طواعية مع الجيش السوري وهربوا اسوة بهروب الفلسطينيين عام 1948

الرواية الثالثة: تقول انه لم يكن هناك تطهير عرقي في الجولان لكن كل من كان هناك هاجر بشكل حر وممن يدعم هذه الرواية الصهيونية الباحث والمؤرخ الإسرائيلي ميخائيل اورون الذي قال في كتابه «ايام الحرب الستة» ان 95 ألفاً من سكان الجولان تركوا قراهم طواعية وأن من بقي هم الدروز والعلويين. لم تعترف إسرائيل يوماً بجريمة تهجير السكان السوريين وطردهم من منازلهم وقراهم وتدميرها كلياً، بل مارست تعتيماً إعلامياً على هذه الجرائم.

المستوطنون الإسرائيليون

بعد عدوان حزيران 1967 استولت "إسرائيل" على 80% من مساحة الجولان وتم وضع عدة خطط استيطانية بشأن الجولان ، لكن الواقع الاستيطاني ظل قاصراً (بحسب تقارير صحفية) على بلوغ تلك الخطط لاعتبارات عديدة من بينها نزوب مصادر الهجرة اليهودية، وعدم الرغبة في الاستيطان في مناطق حدودية، وتفضيل الإقامة في المدن، من قبل غالبية المهجرين، وكان قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أعد مخططاً استيطانياً للجولان في عام 1969 ، يقوم على توطين 50 ألف مستوطن، على ألا يتعدى ذلك عام 1979 ، وإقامة مدينة في الجولان تستوعب 30 ألف مستوطن، تتحول إلى مركز سياحي وصناعي وبلدي في المستقبل بينما يتم توطين 20 ألف مستوطن في مستوطنات ريفية، وقد خطط معظم هذه المستوطنات وفق هذا المشروع في القطاع الجنوبي للجولان نظراً لتوفر السهول الصالحة للزراعة.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قسمت الجولان إلى ثلاثة أجزاء، جنوبي ومساحته 57 ألف دونم وشمالي ومساحته 13 ألف دونم أوسط مساحته 400 ألف دونم..

وهناك ثلاثة تجمعات لمستعمرات كبيرة رئيسية تتبع إليها بقية المستعمرات في الجولان وهي:

مستعمرة كتسرين: وهي نقطة تجمع لكل المستعمرات الواقعة في شمال الجولان المحتل

2 - مستعمرة خسفين: مسؤولة عن إدارة المستعمرات الدينية الواقعة جنوب ووسط الجولان المحتل.

3 - مستعمرة بني يهوذا: مخصصة لخدمة المستعمرات الجنوبية.

توزع المستوطنات في الجولان السوري

منذ العام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية ببناء ثلاث عشرة مستوطنة ، وفي عام 1970 لم تقم سوى مستوطنة واحدة هي "ناحل جولان"، لكن وتيرة الاستيطان أخذت تشتد في الأعوام التالية ، فأقيمت أربع مستوطنات عام 1971 ، وفي عام 1972 ، أقيمت مستوطنتان ، وضعت نواة إحداها في العام السابق ، وفي عام 1973 ، أقيمت ثلاث مستوطنات ، تلا ذلك في العام 1974 إقامة مستوطنتين ، ومثلهما في عام 1975 ، وفي العام 1976 أقيمت ثلاث مستوطنات. ومستوطنة واحدة عام 1978 ، وبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في السبعينات نحو سبع عشرة مستوطنة .

في الثمانينيات استأنفت حكومة الليكود أعمال الاستيطان في الجولان ، فأقامت في عام 1980 مستوطنتين وفي عام 1981 أقامت أربع مستوطنات هي : ميتسر كدمات تسفي ، كيلع والوني هيشان ، وفي عام 1982 أقامت مستوطنة "تمرود" في الشمال ، ومستوطنة واحدة في الجنوب عام 1984 ، وبذلك وصل عدد المستوطنات التي أقيمت خلال عقد الثمانينيات إلى تسع مستوطنات. وقد توقف الاستيطان في الجولان بعد عام 1984 ، وحتى عام 1991 .

في التسعينيات واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمل بسياسة الضم والاستيطان في الجولان . فشرعت حكومة الليكود برئاسة إسحق شامير بتطبيق خطة وزير الإسكان "أريئيل شارون" التي أعلنت عنه في عام 1990 ، وهدفت إلى توطين 22 ألف يهودي إسرائيلي في الجولان حتى عام 1992 .

وأعلنت الإذاعة الإسرائيلية في حزيران 1991 ، أن 3200 وحدة سكنية جديدة يجري بناؤها في الجولان ، مما يمكن من مضاعفة عدد المستوطنين البالغ 12 ألف مستوطن . وفي تقدير الإسرائيليين فإن الهجرة الاستيطانية التي تنظمها الحكومة الإسرائيلية في الجولان تعني:

أن "إسرائيل" ليست بصدد إعادة الجولان إلى سورية . وقد عمدت وزارة الإسكان التي يرأسها "شارون" إلى رفع الحجر عن اعتمادات مخصصة لبناء ثلاثة طرق ومطار محلي في جنوبي الجولان .

في أيار 1993 ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن لجنة مستوطنات الجولان قررت إقامة مستوطنتين جديدتين في الجولان وقال أوري هنتر "الناطق بلسان اللجنة" "إن المستوطنات ستواصل في الهضبة ، لأن الجولان حيوي لأمن وسلامة إسرائيل حتى في وقت السلم" .

ووفق إحصاء "دائرة الاستيطان الإسرائيلية المنشورة في 1994/12/22 ارتفع عدد مستوطني الجولان من اليهود ، خلال عام 1994 بنسبة 10% وبذلك وصل عدد المستوطنين إلى 16500 مستوطن، بنهاية عام 1994 ، وتم في أوساط المستوطنين في الجولان ، تشكيل حركة جديدة تحمل اسم "الهضبة لإسرائيل" تنشط في إسرائيل وبين مستوطني الجولان ، بهدف تقرير الاستيطان والتمسك بالجولان

كما أقام الإسرائيليون في التسعينيات ، منتجعات سياحية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية بين قرية الحاصل العربية ومستوطنة "داموت" . وأقاموا كذلك مركزاً سياحياً قرب تل الباروك وتبدو هذه المنتجعات كمراكز استيطانية مؤقتة لبعض المستوطنين العاملين فيها .

و على كنف جبل الشيخ أقيم موقع سياحي للتزلج في موسم الشتاء . كذلك أقيم في كتسرين متحف لعرض المعثورات الأثرية التي تم اكتشافها في الجولان.

المناخ والمياه

إن انفتاح الجولان من جهة الغرب، وقربه من البحر المتوسط ساعدا على وصول المؤثرات البحرية اللطيفة لأوضاع عناصر المناخ السائدة في بلاد الشام، ومنها منطقة الجولان، ذات الصيف الجاف والمعتدل في المرتفعات، والحار في الغرب الواطئ، والشتاء البارد المطير في الشرق والشمال، والمعتدل المطير في الغرب والجنوب، وتراوح المتوسطات السنوية للحرارة بين 14-19 درجة، ومتوسطات الصيف بين 22-26 درجة، ومتوسطات الشتاء بين 6-11 درجة، وتكون درجات حرارة البطحة وشواطئ طبرية والحممة عالية عموماً، أما الحرارة القصوى فتزيد على 40 درجة، والدنيا تقل عن 7 درجات، ويتشكل الصقيع والتلج في الشمال والشرق، بينما ينعم السكان في الشتاء بالدفء في الجنوب. وتحمل الرياح الغربية السائدة نسبة عالية من الرطوبة التي تراوح معدلاتها السنوية بين 50-83%، لكنها قد تنخفض إلى 30% في الجنوب، الذي لا يتأثر بالرياح الشرقية والجنوبية الشرقية القارية-الجافة. ومع تصاعد الهواء بازدياد الارتفاعات شرقاً، يبرد وترتفع رطوبته النسبة، ويصبح الطقس لطيفاً في الصيف والربيع. أما في الشتاء، فتتعد السحب وتهطل الأمطار. ويعد الجولان من المناطق المطيرة في سورية، وتراوح أمطارها بين 400-1000 مم سنوياً، تزداد في الشمال والشمال الشرقي، وتتناقص في الجنوب، وتقدر كمية مياه الأمطار والتلوج الذاتية بنحو 1.2 مليار م³ سنوياً، أما في الصيف فيتشكل الندى الكثيف الذي يبيل الأرض والنباتات، ويقال من قسوة الجفاف وانقطاع الأمطار.

مياه الجولان كثيرة، ومع ذلك فقير إلى الجريان السطحي، إذ يظهر الجريان الدائم بهوامش المنطقة، مثل نهر بانياس ونهر الأردن ورافده اليرموك، ووادي الرقاد الأدنى، واستفادته من مياهها محدودة جداً في الأراضي السورية، ويفقد الجولان قسماً كبيراً من مياهه السطحية نتيجة انسياب مياه الأمطار على الصخور البازلتية، وطبيعة التربة المتكونة عليها والمعوقّة لتسرب المياه المطرية فيها، مما يقلل غزارة الينابيع والعيون، وكذلك مخزون الجيوب المائية والحوامل المائية الجوفية، باستثناء هوامش الجولان الغربية والجنوبية التي تتقعر عند أقدامها الدنيا ينابيع مهمة، مثل نبع بانياس وتصريفه السنوي الوسطي 180 مليون م³، وينابيع الحممة ومياهها معدنية حارة، ومعدل تصريفها السنوي 63 مليون م³، أما ينابيع الداخل الجولاني فكثيرة نحو 80 ينبوعاً لكن غزارتها متدنية، ويقدر تصريفها مع تصريف السيول بنحو 23-24 مليون م³ سنوياً، ويضاف إلى هذه المصادر المائية السطحية قرابة 120 مليون م³ من المياه الباطنية المتجددة. وفي الجولان الكثير من البرك، أكبرها بركة أو بحيرة مسعدة التي تحوي نحو 3 ملايين م³ من المياه العذبة. وتعد الثروة المائية هذه

واحدة من الموضوعات الحساسة في النزاع العربي-الصهيوني، غز سيطر الكيان الصهيوني على معظمها منذ عام 1967.

تربة الجولان موضعية ومنقولة، أصولها الصخور البازلتية-الانديفاية، تنتمي إلى زمرة ترب شرق البحر المتوسط البنية اللون، وهي رقيقة غنية بالأحجار ومبعثرة، معرضة للانجراف في الشمال والشمال الشرقي، وثخينة شبه متصلة في الجنوب والجنوب الغربي. أما نبات المنطقة، فهو من الأنواع النباتية المتفجرة وبقايا الغابة الشجرية، والأعشاب التي كانت تغطي معظم أنحاء الجولان، ولم يبق منها سوى 15% من مساحته اليوم، مغطاة بمساحات غابية مبعثرة من البلوط والسنديان والملول والزرور وخلافه، في حين تغطي الأعشاب الجولان بنسبة عالية، مما جعل منه مرعى جيداً. كذلك تراجعت الثروة الحيوانية بفعل الإنسان فلم يبق من أنواع الحيوان سوى القليل من الثدييات واللواحم والطيور المستوطنة، وكذلك الزواحف والكثير من الحشرات.

اقتصاد الجولان

يفتقر الجولان إلى الثروات الباطنية باستثناء المياه الحارة والكبريتية كعين النقيب وعيون الحمة الأربع، وكذلك أحجار ومواد البناء الطبيعية، وتكاد ثرواته الطبيعية تقتصر على مياهه وتربته ومناخه، واستثمارها من قبل سكانه، لذا قام اقتصاد الجولان على الزراعة وتربية الحيوانات بالدرجة الأولى، وكانت نسبة العاملين فيهما عالية تصل إلى 63% من مجموع السكان العاملين، لكن الأراضي المزروعة فعلاً لم تكن تتجاوز 40 ألف هكتار من أصل 107150 هكتاراً صالحة للزراعة، إضافة إلى 17500 هكتار من المراعي، والزراعة بعليّة باستثناء 2147 هكتاراً مروية.

وتحتل زراعة الحبوب المركز الأول في قائمة المحاصيل الزراعية، كما ينتج الجولان الذرة والقطن والخضر المختلفة، أهمها البواكير التي تُزرع في الأنحاء الدافئة في البطيحة وحول بحيرة طبرية، وتدر على زراعتها أرباحاً مجزية. وتنتشر في الجولان زراعة الأشجار المثمرة، أهمها الكرمة والتفاح والكرز في الأنحاء الشرقية، ثم الزيتون، وكذلك الحمضيات والموز في الأنحاء الغربية والجنوبية الدافئة.

وقد اشتهر الجولان بتربية الأغنام والأبقار وحيوانات العمل التي تراجعت أعدادها بعد دخول الآلة إليه، كما ازدهرت فيه تربية الدواجن والنحل، إضافة إلى صيد السمك من بحيرة طبرية.

أما الصناعة فمتواضعة، وتشتمل على صناعة مواد البناء والطحن وتصليح الآليات، إضافة إلى صناعات غذائية يدوية صغيرة مثل عصر الزيتون والعنب وصناعة الألبان، وصنع البسط والسجاد والألبسة الصوفية المحلية، كذلك اقتصرت التجارة على تبادل محدود للمنتجات الزراعية محلياً، ومع الداخل السوري وكان مربو المواشي يصدرون العجول إلى فلسطين حتى عام 1948، أما مواصلات الجولان فكانت جيدة تربطه بالداخل السوري ولبنان وفلسطين بطرق للسيارات، انقطعت الحركة عليها ودُمر معظمها بعد الاحتلال، كما هي حال جميع منشآت الخدمات والبنية التحتية للجولان.

مواطن سوري، بحثاً عن عمل فيها، وفي عام 1964 دخل الجولان في إطار محافظة هي محافظة القنيطرة.

القرار رقم 338

قامت سورية وإسرائيل بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك في 31 مايو 1974 بجينيف بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد السوفيتي وقتها والولايات المتحدة.

وقد تضمنت الاتفاقية النقاط التالية :

1- إن إسرائيل وسوريا ستراعيان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو وستمتنعان عن جميع الأعمال العسكرية فور توقيع هذه الوثيقة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 338 المؤرخ في 22 أكتوبر 1973.

2- سيجرى الفصل بين القوات لسورية وإسرائيل وفقاً للمبادئ التالية:

ستكون القوات العسكرية الإسرائيلية كلها غربي الخط المشار إليه بالخط (أ) على الخريطة المرفقة بهذه الوثيقة، إلا في منطقة القنيطرة حيث ستكون غربي الخط (أ-1) .

ستكون الأراضي الواقعة شرقي الخط (أ) كلها تحت إدارة سورية، وسيعود المدنيون السوريون إلى هذه الأراضي.

المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط المشار إليه بالخط (ب) على الخريطة المرفقة ستكون منطقة فصل. وسوف ترابط في هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة والمكونة وفقاً للبروتوكول المرفق.

ستكون القوات السورية كلها شرقي الخط المشار إليه بالخط (ب)

ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات واحدة على غربي الخط (أ) والأخرى شرقي الخط (ب) وفقاً للاتفاق.

يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوطهما دون تدخل

3- لن تكون هناك قوات في المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط (أ-1)

4- سوف يوقع هذا الاتفاق والخريطة المرفقة بجينيف في موعد لا يتجاوز 31 مايو 1974 من جانب الممثلين العسكريين لسورية وإسرائيل في فريق العمل العسكري المصري - الإسرائيلي التابع لمؤتمر جينيف للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة بعد انضمام ممثل عسكري سوري إلى ذلك الفريق وباشتراك ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسيتم وضع خريطة تفصيلية وخطة لتنفيذ فصل القوات بواسطة الممثلين في فريق العمل العسكري لمصر وإسرائيل وسوريا، وسيبدأ فريق العمل العسكري المبين فيما سبق عمله من أجل تحقيق هذا الغرض بجينيف تحت إشراف الأمم المتحدة خلال 5 أيام، وسيبدأ الفصل بعد 24 ساعة من إتمام مهمة فريق العمل العسكري، وستتم عملية الفصل في موعد لا يتجاوز 20 يوماً .

5- إن مراقبة تنفيذ شروط الفقرات أ، ب، ج سوف تتم من جانب أفراد الأمم المتحدة الذين يشكلون قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة طبقاً لهذا الاتفاق.

6- سوف يجري في غضون 24 ساعة من توقيع هذا الاتفاق تبادل جميع الجرحى من بين الأسرى الذين يحتجزهم كل جانب طبقاً لمعاهدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغداة إتمام مهمة فريق العمل العسكري سوف يجري تبادل أسرى الحرب الباقين.

7- تسلم جثث جميع الجنود القتلى التي في حوزة كل من الجانبين لدفعها في بلادهم في غضون عشرة أيام من توقيع هذا الاتفاق.

8- لا يعد هذا الاتفاق اتفاقية سلام نهائي- أنه خطوة نحو سلام دائم على أساس قرار مجلس الأمن رقم 338 المؤرخ في 22 أكتوبر 1973 (23) .

كانت تلك الاتفاقية تتألف من وثيقة علنية وخريطة وبروتوكول حول وضع قوات الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من الرسائل السرية بين الولايات المتحدة والطرفين تتضمن تفاصيل المشاورات حول وضع القوات والمسائل الأخرى وقد وافقت إسرائيل بموجبها على التخلي عن الشريط الذي احتلته في حرب أكتوبر وكذلك عن شريط ضيق من الأرض حول القنيطرة، ووافقت سوريا وإسرائيل على تحديد قواتهما على عمق 20 كيلو من خطوطهما الأمامية، وألا توضع قذائف سام المضادة للطائرات من الجانب السوري ضمن منطقة عمقها 25 كيلومتر.

الهدوء الحذر

ظلت الحدود السورية والفلسطينية المحتلة هادئة لعدت عقود، وقد جلس الطرفان السوري والإسرائيلي في محادثات سلام غير مباشرة في تسعينيات القرن الماضي، لكنها لم تفضي إلى توقيع أي اتفاق.

مع بداية الأحداث في سورية توقع المراقبون إعادة فتح جبهة الجولان من جديد لكن هذا الأمر لم يحدث. إلى أن قامت إسرائيل بـ18 كانون الثاني من عام 2014 بشن غارة على ريف القنيطرة لقي مصرعه على أثرها عدد من القادة الميدانيين لحزب الله اللبناني على رأسهم جهاد مغنية نجل عماد مغنية و الجنرال في الحرس الثوري الإيراني محمد علي الله دادي.

مما دفع بكل من إيران وحزب الله اللبناني بإطلاق التهديدات اتجاه إسرائيل . وفي صباح 28 كانون الثاني كانت العملية التي استهدفت خلالها كتيبة من عناصر حزب الله رتل من دبابات للجنود الاسرائيليين في مزارع شبعاء اللبنانية. كما شهدت جبهة الجولان السوري تصعيداً في الوقت ذاته.

نهاية الدراسة.